○ تشير الدراسة الى ان هنالك مجالين آخرين يتطلبان استثمارات اضافية، وهما الزراعة ومشاريع المياه، ثم تليهما السياحة. ان ازالة الملوحة واستصلاح الاراضي يتطلب، في السنوات الخمس الاولى من عمر الدولة الوليدة، مبلغ ٧٨ مليوناً لهذه الغاية. وقد يكون رصد ٢٦ مليون دولار لازماً لتنمية السياحة للفترة عينها.

○ تضيف الدراسة ان ما خططه له يهدف الى بلوغ حد أدنى من مستوى دخل الفرد، ٦٥٠ دولاراً كدخل سنوي. وعليه، في مدى السنوات الخمس الاولى، تقوم الحاجة الى مبلغ ١٠,٤ مليارات دولار أو حتى ٢٦ مليار دولار. وهناك مصادر أربعة لتمويل دولة فلسطين، هي على التوالي: التعويضات من المجموعة الدولية ومن اسرائيل؛ المعونات والمساعدات من الدول الصناعية المتقدمة؛ هبات مالية مباشرة من الدول العربية المنتجة للنفط؛ وأخيراً، الاستثمار الخاص من الافراد العرب، ومن ضمنهم الفلسطينيون.

ليس هناك شك في الطابع الرصين الذي اتسمت به هذه الدراسة. واذا كان لنا من مأخذ أساسي عليها، فهو أنها ركزت، بشكل مفرط، على «البعد الاستثماري» لاكتساب رموز «التحديث»، من مؤسسات والآت ومصانع، وغاب عنها «البعد الانتاجي» المتصل بنمط التنمية المستقبلية؛ اذ، في تقديرنا، ان الطرح الاستثماري المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني غير قابل للعزل عن مناقشة انماط التنمية الاقتصادية بابعادها المختلفة، وتلك كلها تساؤلات محورية لم تعالجها الدراسة.

وبدرجة اقل عمومية، هناك عدد من الاسئلة الهامة في صلب الدراسة ما زالت تبحث عن اجابات أكثر تحديداً، مثل: ما الذي سوف تكون عليه العلاقة الفلسطينية مع مصادر التمويل، في ظل استراتيجية التكامل الاقتصادي؟ وهل يختلف التكامل الاقتصادي اختلافاً جذرياً عن الانماط التقليدية للتبادل غير المتكافىء ؟

وهكذا، فمن دون معالجة مستفيضة لهذه الامور، تبقى هذه الدراسة مجرد «تمرين ذهني» لا يرقى الى مستوى التصور المستقبلي القابل للتطبيق في ضوء تعقيدات الواقع الفلسطيني.

وتثير دراسة افي بلاسكوف «دولة فلسطينية؛ دراسة في البدائل ؟»[١٤]، ضمن ما تثير، عدداً من القضايا الحيوية بالنسبة الى النظرة المستقبلية لعناصر «النسق التكاملي». وسوف نشير في ما يلي الى أهم العناصر المستقبلية التي تثيرها الدراسة في هذا المجال:

○ يرى بلاسكوف ان الارتباط بين اقتصاديات اسرائيل والاردن والدولة الفلسطينية قد يضع أساساً متيناً للتسوية المقترحة. الا ان احدى المشكلات الرئيسة التي سوف تزعج فلسطين هي ضعفها الاقتصادي؛ وبهذا، فسوف تسعى الى تمتين علاقاتها مع العالم العربي، والغربي، على أمل الحصول على دعم مالي، ولكن لن يحدث تطور اقتصادي من أي حجم كان، ما لم تتعاون مع جيرانها. ان غرس حسن النية مع المصلحة الاقتصادية البراغماتية ربما يخففان كثيراً من الاحتكاك، ويقللان منه، ان لم يزيلا امكانيات انفجار حالة العداء.

○ كيف تستطيع التسوية بين الاقطار المعنية ان تكون مؤسسة، بحيث تعضد المصلحة الاقتصادية، وتسهّل عملية يتمكن فيها كل شريك من ان يكون له نصيب في رفاه اقتصاد الآخر؟ أجاب بلاسكوف: قد تتطور نماذج من الارتباط الاقتصادي، تشمل توظيفات مالية اسرائيلية خاصة في الدولة الفلسطينية؛ تصنيع الضفة الغربية؛ توظيفات مالية فلسطينية خاصة في الاقتصاد